رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار أبلغ اجتماع الدول الأطراف

ألقى رئيس المحكمة الدولية لقانون البحار، القاضي فلاديمير غوليتسين، كلمة في الاجتماع السادس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يوم 20 يونيو/ حزيران 2016م، وقدم تقريراً سنوياً للمحكمة لعام 2015م.

وفي بيانه، بين الرئيس الخطوط العريضة لازدياد الأنشطة القضائية للمحكمة وتنوع القرارات التي أصدرتها المحكمة في عام 2015م. وأعرب عن ثقته بأن القضايا سوف تستمر لتشمل مجموعة واسعة من مسائل قانون البحار في المستقبل.

وأبلغ الرئيس عن الرأي الاستشاري للمحكمة بشأن الطلب الذي قدمته لجنة مصايد الأسماك الإقليمية الفرعية حول أنشطة صيد الأسماك غير القانونية، وغير المبلغ عنها وغير المنظمة في المناطق الاقتصادية الخاصة بالدول الأعضاء في لجنة مصايد الأسماك الإقليمية الفرعية. وأكد على مدخلات التطوير التدريجي لقانون البحار التي أدلت بها المحكمة في رأيها الاستشاري، مشيراً إلى أنها أوضحت العديد من المسائل المتعلقة بالتزامات ومسؤولية كل دول الراية والمنظمات الدولية فيما يتعلق بصيد الأسماك غير القانونية، وغير المبلغ عنها وغير المنظمة في المناطق الاقتصادية الخاصة بالدول الأعضاء في لجنة مصايد الأسماك الإقليمية الفرعية.

وأبلغ الرئيس أعضاء الوفود أيضاً عن ثلاث قضايا أخرى جارية بين غانا وكوت ديفوار المتعلقة بحدودهما البحرية. وقضية بين الهند وإيطاليا فيما يتعلق بحادث "انريكا لكسي" وقضية بدأها باناما ضد إيطاليا بشأن اعتقال واحتجاز السفينة "M / V Norstar".

كما أبلغ الرئيس الاجتماع بأن المحكمة الدولية لقانون البحار ستحتفل بالذكرى العشرين على تأسيسها هذا العام، حيث تشمل تلك المناسبة سلسلةً من الأحداث التي يتم تنظيمها تحقيقاً لتلك الغاية، وذلك ابتداءً من اجتماع الطاولة المستديرة حول "دور المحكمة في تسوية النزاعات"، التي ستعقد خلال اجتماع الدول الأطراف. وفي وقت لاحق، سيتم تنظيم الاحداث في هامبورغ يومي 5 و 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016م

مع ندوةٍ حول "مساهمة المحكمة في سيادة القانون"، والتي ستعقد في مقر المحكمة. وتتوج الاحتفالات باحتفالٍ رسميٍ يقام يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2016م، في قاعة سيتي لهامبورغ. وسيلقي فيها كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس جمهورية ألمانيا الإتحادية الكلمة الرئيسية في هذا الحدث.